30 October 2015
Arabic

الجمعية العامة



الدورة السبعون

اللجنة الثانية

البند ١٧ من جدول الأعمال

تسخير تكنولوجيات المعلومات

والاتصالات لأغراض التنمية

جنوب أفريقيا*: مشروع قرار

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٣٨/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٧٠/٥٧ بقاء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، و ٢٢٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٥٢/٦٠ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، و ١٨٢/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، و ٢٠٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ١٨٧/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ١٤١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، و ١٨٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، و ١٩٥/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، و ١٩٨/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، و ٢٠٤/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦، و ٣/٢٠٠٨ المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٨، و ٧/٢٠٠٩ المؤرخ

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أعضاء مجموعة ال ٧٧ والصين.



الرجاء إعادة استعمال الورق

031115 021115 15-18994 (A)



٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، و ٢/٢٠١٠ المؤرخ ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٠، و ١٦/٢٠١١ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١١، و ٥/٢٠١٢ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢، و ٩/٢٠١٣ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٣، و ٢٧/٢٠١٤ المؤرخ ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤، وإذ تحيط علماً بقرار المجلس ٢٦/٢٠١٥ المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥ المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، وإذ تسلّم بأنه يستند إلى الأهداف الإنمائية للألفية ويسعى إلى إتمام ما لم ينجز من أعمالها، وإذ تشدد على أهمية تنفيذ هذه الخطة الجديدة الطموحة التي تركز على القضاء على الفقر وتهدف إلى تعزيز الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة،

وإذ تعيد أيضاً تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتكملها وتدعمها وتساعد على تحديد الغايات المتصلة بوسائل تنفيذها باعتماد سياسات وإجراءات عملية في إطار شراكة عالمية متجددة من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٣٠٢/٦٨ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤ بشأن طرائق استعراض الجمعية العامة الشامل لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وإذ ترحب بالاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المتعلق بالاستعراض الشامل الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥،

وإذ تشير إلى إعلان المبادئ وخطة العمل اللذين اعتمدهما القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى التي عقدت في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣^(١) وأقرتهما الجمعية العامة^(٢)، وإلى التزام تونس وبرنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات اللذين اعتمدهما القمة في مرحلتها الثانية التي عقدت في مدينة تونس في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥^(٣) وأقرتهما الجمعية^(٤)،

(١) انظر الوثيقة A/C.2/59/3، المرفق.

(٢) انظر القرار ٢٢٠/٥٩.

(٣) انظر الوثيقة A/60/687.

(٤) انظر القرار ٢٥٢/٦٠.

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي^(٥)،

وإذ تلاحظ انعقاد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات الذي يشترك في تنظيمه سنويا الاتحاد الدولي للاتصالات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

وإذ تلاحظ أيضا إنشاء اللجنة المعنية بتقنية النطاق العريض لأغراض تطوير التكنولوجيا الرقمية بدعوة من الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات والمديرة العامة لليونسكو، وإذ تحيط علما بوثيقة "أهداف تقنية النطاق العريض لعام ٢٠١٥" التي تحدد أهدافا عالمية سياسة تقنية النطاق العريض وزيادة توفير هذه التقنية بأسعار ميسورة وزيادة الإقبال عليها دعما للأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تحيط علما أيضا بتقرير اللجنة المعنية بتقنية النطاق العريض المعنون حالة تقنية النطاق العريض لعام ٢٠١٤: تقنية النطاق العريض للجميع، الذي يعرض تقييما لتلك الأهداف في كل بلد على حدة وحالة نشر تقنية النطاق العريض في جميع أنحاء العالم، فضلا عن التقرير الصادر في عام ٢٠١٥ عن اللجنة المعنية بتقنية النطاق العريض بعنوان "مكافحة العنف الموجه على الإنترنت ضد النساء والفتيات: دق ناقوس الخطر على الصعيد العالمي" الذي يكشف أن عددا متزايدا من النساء تعرضن على شبكة الإنترنت لبعض أشكال عنف الفضاء السيبراني، وتحث الحكومات وقطاع الصناعة على العمل معا بفعالية لتوفير حماية أفضل للعدد المتزايد من النساء والفتيات اللاتي يقعن ضحايا للتهديدات والمضايقات على شبكة الإنترنت.

وإذ تلاحظ كذلك انعقاد الدورة الثامنة عشرة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في جنيف في الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/مايو ٢٠١٥ وانعقاد الدورة الموضوعية بشأن استعراض التقدم المحرز بعد مضي عشر سنوات في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات خلال تلك الدورة،

وإذ تحيط علما بموجز المناقشة الموضوعية لاستعراض التقدم المحرز بعد مضي عشر سنوات في تنفيذ نتائج القمة العالمية التي أجرتها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والتدخلات التي قدمت في هذا الصدد، وبالتقرير الذي أعدته أمانة اللجنة

(٥) A/70/63-E/2015/10.

بعنوان تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات: استعراض عشري والذي أحيل إلى العملية التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بوصفه إسهاما في المداولات،
وإذ تحيط علما أيضا بالإشارات إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا،

وإذ تسلّم بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تشكل عناصر تمكين بالغة الأهمية للتنمية الاقتصادية والاستثمار تعود بمنافع على العمالة والرفاه الاجتماعي، وأن الانتشار المتزايد لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات داخل المجتمع قد أحدث آثارا عميقة على أساليب تقديم الحكومات للخدمات، وتعامل المؤسسات التجارية مع المستهلكين، ومشاركة المواطنين في أوجه الحياة العامة والخاصة،

وإذ تعيد التأكيد على أن من المقرر أن يتابع الأمين العام، من خلال عمليتين منفصلتين، ما أسفرت عنه القمة العالمية لمجتمع المعلومات من نتائج فيما يتصل بإدارة الإنترنت، أي العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، وإذ تسلّم بأن العمليتين يمكن أن تكمل كل منهما الأخرى،

وإذ ترحب بالجهود التي بذلتها البلدان المضيفة في تنظيم اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت التي عقدت في أثينا، في عام ٢٠٠٦، وفي ريو دي جانيرو، في عام ٢٠٠٧، وفي حيدر أباد، الهند، في عام ٢٠٠٨، وفي شرم الشيخ، مصر، في عام ٢٠٠٩، وفي فيلينيوس، في عام ٢٠١٠، وفي نيروبي، في عام ٢٠١١، وفي باكو، في عام ٢٠١٢، وفي بالي، إندونيسيا، في عام ٢٠١٣، وفي اسطنبول، تركيا، في عام ٢٠١٤، وفي جواو بيسوا، البرازيل، في الفترة من ١٠ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥،

وإذ تؤكد أهمية الشمول في جهاز الأمم المتحدة الإنمائي وأهمية أن تؤخذ الدول المراقبة في الحسبان في تنفيذ هذا القرار،

١ - تسلّم بما يمكن لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تقوم به من دور في توفير حلول جديدة لمواجهة التحديات الإنمائية، خاصة في سياق العولمة، وبقدرتها على تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف والتنمية المستدامة، والقدرة على المنافسة، والحصول على المعلومات والمعارف، والقضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، بما يساعد على التعجيل بإدماج جميع البلدان في الاقتصاد العالمي، ولا سيما البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً؛

٢ - تشجع على تعزيز التعاون بين الجهات صاحبة المصلحة ومواصلته، مع مراعاة مهام وولايات كل منها، لضمان التنفيذ الفعال لنتائج مرحلتي جنيف^(١) وتونس^(٢) من القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

٣ - تلاحظ التقدم الذي أحرزته كيانات الأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومات الوطنية واللجان الإقليمية وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تنفيذ مسارات العمل الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشجع على استخدام مسارات العمل هذه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٤ - تدرك أن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات كان متفاوتاً وأنه لا تزال هناك تحديات جسيمة في جميع أنحاء العالم، وتعرب في هذا الصدد عن قلقها إزاء خطورة الفجوة الرقمية وفجوة النطاق العريض بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، اللتين ينبغي التصدي لهما من خلال زيادة توفير هذه التقنيات بأسعار ميسورة والتعريف بها وبناء القدرات في مجالها، ونقل التكنولوجيات المتعلقة بها، وتوفير التمويل المناسب لها، ومن خلال توفير التعاون الدولي وهيئة بيئة سياساتية مواتية على جميع المستويات؛

٥ - تلاحظ تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيد الإقليمي بتيسير من اللجان الإقليمية، على النحو الملاحظ في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي^(٣)؛

٦ - تشجع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها والوكالات المتخصصة على الإسهام، كل في نطاق ولايته وخطته الاستراتيجية، في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وتشدد على أهمية توفير موارد كافية في هذا الصدد؛

٧ - ترحب مع التقدير بالعرض الذي قدمته المكسيك لاستضافة اجتماع منتدى إدارة الإنترنت في عام ٢٠١٦، وتوصي بالنظر في تمديد ولاية المنتدى في سياق الاستعراض الشامل الذي سيجري في عام ٢٠١٥،

٨ - تحيط علماً بتقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت^(٤)، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تقديم معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز مشاركة

(٦) A/67/65-E/2012/48 و Corr.1.

البلدان النامية، في إطار عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنويا عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها؛

٩ - تؤكد ضرورة تعزيز مشاركة جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في جميع اجتماعات منتدى إدارة الإنترنت، وتدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة إلى دعم مشاركة الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من البلدان النامية في المنتدى نفسه وفي الاجتماعات التحضيرية؛

١٠ - تقر بضرورة تسخير إمكانات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوصفها أدوات حاسمة الأهمية للتمكين من تحقيق التنمية المستدامة وتدارك الفجوة الرقمية، وتؤكد أنه ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لبناء القدرات بما يتيح الاستخدام المثمر لهذه التكنولوجيات في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا؛

١١ - تدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة إلى أن تعمل، كل في حدود ولايته وموارده، على إشراك الدول المراقبة في تنفيذ هذا القرار؛

١٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن حالة تنفيذ قرارها ٦٩/٢٠٤ ومتابعته، مع مراعاة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، وعملية استعراض نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وسائر العمليات ذات الصلة، في إطار عملية الإبلاغ التي يقوم بها سنويا بشأن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي؛

١٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والسبعين البند المعنون "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية".